مشـــكلات المياه الإقليمية العراقية
دراســـة في الجغرافية السياسية

أ.م.د. محمد زباري مؤنس السبتي
جامعة البصرة – كلية التربية للبنات
قـسم الجغرافية

الملخص:
المياه الاقليمية او البحر الاقليمي هي مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلك دولة ما حق السيادة عليها. والعراق الذي يمتلك مساحة تزيد على ٤٣٨,٣١٧ كم٢ لا يملك من السواحل سوى ٦٠كم ومساحة مياه اقليمية صغيرة مقارنة مع دول جواره (ايران– الكويت) وهي منطقة محصورة بين المياه الاقليمية الايرانية شرقا" والمياه الاقليمية الكويتية غربا"، وقد ساهمت العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على حد سواء في ظهور مشكلات أسبابها طبيعية كالنحت والأرساب او بشرية كا الاتفاقيات الدولية المجحفة مع دول الجوار ما ادى الى تقليص تلك المياه وتمدد دول الجوار عليها مما اثر وسوف يؤثر على العلاقات بين الدول المتشاطئة مع العراق.

Problems of Iraqi Territorial Waters
A Study in Geopolitics

Assist .Proff. Mohammed Zebari Moanis al-Sabti (Ph.D)
University of Basra – College of Education For women
Geography Department

Abstract
A State has sovereign rights over its regional or territorial waters; those are the areas of sea and ocean waters. Iraq has more than 438,317 km^2 , and has

coasts no more than 60 km^2 of its territorial waters, which are small compared to its neighbouring countries (Iran, Kuwait); a region confined between Iran's territorial waters in the east and Kuwait's territorial waters in the west. Geographical factors, both natural and human, have contributed to problems such as sculpture and barges. International conventions signed with neighbouring countries, which are unfair agreements, led to the reduction of Iraqi territorial waters and the expansion in neighbouring countries, which affected and will affect Iraq's relations with neighbouring countries and prevent the development of Iraq's territorial waters to connect with the rest of the world.

المقدمة:

المياه الاقليمية او البحر الاقليمي هي مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلك دولة ما حق السيادة عليها وتتضمن هذه الحقوق التحكم في الصيد والملاحة والشحن البحري فضلا" عن استثمار المصادر البحرية واستغلال الثروات المائية الطبيعية الموجودة فيها.

والعراق الذي يمتلك مساحة ٤٣٨,٣١٧ كم٢ لديه سواحل لا تزيد عن ٦٠ كم وهي مياه ضحلة ،وتبلغ مساحة المياه الاقليمية التابعة له ٩٥٠ كم٢ وبعمق ٩ ميل بحري فيما يبلغ اتساع البحر الاقليمي ١٢ميل بحري وتنحصر المياه الإقليمية العراقية بين الحدود البحرية للكويت غربا والحدود البحرية الايرانية شرقا وتعد أصغر المساحات مقارنة مع دول الجوار .

أهمية البحث : تأتي أهمية الدراسة من اهمية هذه المياه كونها المنفذ البحري الوحيد للعراق نحو العالم الخارجي .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة الدراسة في ان تقلص المياه الاقليمية العراقية سوف يؤثر على جعل العراق مستقبلاً دولة حبيسة فضلا عن تأثيره على علاقة العراق مع دول الجوار والعالم الخارجي .

هدف البحث: ابراز المشكلات الجغرافية التي تعاني منها منطقة الدراسة.

فرضية البحث :

ان مشكلات المياه الإقليمية ناتجه من عوامل طبيعية وبشرية أذا لم تتم معالجتها مع دول الجوار الجغرافي فأنها ستقلص المياه الإقليمية العراقية ويصبح العراق دولة حبيسة، ولأثبات صحة الفرضية جاءت الدراسة بالشكل التالي :-

المبحث الاول : العوامل الجغرافية المؤثرة على منطقة الدراسة

المبحث الثاني : تأثير المشكلات على(١)مساحة المياه الاقليمية (٢) علاقات العراق مع دول الجوار (٣) على النشاطات الاقتصادية فيها.

مدخل

اختلفت الدول في تحديد عرض مياهها الإقليمية ؛فالدول البحرية العظمى ذات الاساطيل الضخمة رأت ان المياه الاقليمية للدول متواضعة مع احتياجاتها أذ لا تزيد على ٣ميل بحري، كما صيرت الدول الفقيرة توسيع مياهها الاقليمية لتكون ملاذا واحتياطا استراتيجيا" لها. فقد نادت بعض الدول بأن يكون اتساع مياهها الاقليمية ٢٠٠ميل بحري وكان سبب هذا التباين في وجهات النظر بين الدول هو اكتشاف موارد معدنية في منطقة الجرف القاري كالنفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن الفلزية(١).

وهناك خمسة مناطق من المياه البحرية مرتبة حسب بعدها من الساحل الى عرض البحر والمحيطات وهي (٢):

١- المياه الداخلية ٢- المياه الاقليمية ٣- المياه الملاصقة ٤- المنطقة المحايدة ٥- الرصيف القاري ٦- المياه الحرة

ويعد الحد البحري مكملا" للنطاق الاقليمي القاري للدولة فهو الذي يحدد مجالها في البحار التي تطل عليها شواطئها لممارسة سيادتها وسلطتها الدستورية والتشريعية وتؤدي وظائفها الكمركية والصحية والثقافية والامنية والاقتصادية والعسكرية وحركة السكان (٣). والعراق كما هو معروف – الدولة الخليجية التي تقع عند راس الخليج العربي فضلا عن ظهور العراق كدولة مستقلة منذ أوائل العشرينات من القرن الماضي إلا ان المياه الاقليمية لم يجر تحديدها بتشريع خاص حتى وقت متأخر من الستينيات فقد كان العراق يطبق القواعد والمبادئ العامة المقررة في القانون الدولي بشان البحر الإقليمي(٤) وفي عام ١٩٥٦ صدر تصريح رسمي عن الحكومة العراقية أشار فيه الى المياه الاقليمية من دون ان يحددها وبالنظر لاكتشاف النفط في قيعان البحار الإقليمية لعدد من الدول الخليجية من قبل الشركات الاجنبية ولتسارع الدول الخليجية عن الاعلان عن جروفها القارية وحدود ولايتها على الثروات التي تكتنفها عمدت الحكومة العراقية عام (١٩٥٧)الى اصدار بيان اعلنت فيه الولايةالعامة وملكيتها للموارد الطبيعية في قاع البحر وما تحت القاع في المنطقة البحرية الملاصقة للبحر الاقليمي العراقي والممتدة بتجاه البحر وعند انبثاق ثورة تموز عام(١٩٥٨)وقيام النظام الجمهوري اصدر العراق مرسوما جمهوريا" ذي الرقم (٤٣٥)في ت٢(١٩٥٨)بشأن البحر الاقليمي العراقي وحقوقه في المناطق البحرية الاخرى واكد على الاتي :(٥).

١-سيادته الكاملة على المياه الإقليمية العراقية والفضاء الجوي الذي يعلوها وقاع البحر وما تحت القاع وقيد المرور البريء.

٢- حدد اتساع البحر الاقليمي العراقي بمساحة ١٢ميل بحري

٣- اكد على حقه في المنطقة المجاورة Contigus-zone والجرف القاري Continental shelf .

المبحث الاول : العوامل الجغرافية المؤثرة على منطقة الدراسة

تتمثل العوامل الجغرافية المؤثرة في مشكلات المياه الاقليمية العراقية بالعوامل الطبيعية والبشرية وكالاتي:-

أولا" العوامل الطبيعية: ساهمت العوامل الطبيعية بدور كبير في بروز مشكلات المياه الاقليمية وكالاتي:-

١-الموقع والمساحة : تقع منطقة الدراسة فلكيا" بين دائرة عرض ٣٠-٢٩ ْشمالا" وبين خطي طول ٤٩-٤٨ ْ شرقا" الخريطة (١)هذا الموقع اثر وبشكل كبير على الأحوال المناخية فيها إذ تقع في القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية مما جعلها ضمن المنطقة الجافة والذي انعكس على تذبذب احوالها المناخية سواء في درجات الحرارة والجفاف أم الرياح والعواصف الترابية فضلا" عن ارتفاع الرطوبة وهذا ما يعد احدى المشكلات التي تؤثر على حركة الملاحة ونشاط السكان في منطقة الدراسة او يؤدي الى توقف النشاط البشري فيها لعدة ايام سواء تصدير النفط او حركة الصيد البحري بسبب انعدام الرؤيا الناتجة عن العواصف الترابية او ارتفاع نسبة الرطوبة والحرارة التي تصل الى اكثر من (٥٠)°م في بعض اشهر الصيف (٦).

اما بالنسبة لموقعها بالنسبة لليابسة والماء فهي تقع في شمال الخليج العربي تحدها من الشرق جمهورية ايران الاسلامية وبالتحديد مجري شط العرب وامتداده في قناة (الروكا)* في الخليج العربي ومن الغرب تفصلها على الكويت الحدود البحرية الكويتية المتمثلة بالقناة الملاحية في خور الزبير وخور عبدالله الخريطة (٢)لذا فهي قليلة المساحة مقارنة بالمياه الاقليمية لدول الجوار اذ لا تجاوز مساحتها ٩٥٠كم² وبعمق ٩ميل(٧) فيما يبلغ طول الشريط الساحلي ٦٠كم وهو الحدود الشمالية لمنطقة الدراسة اما جنوبها فيمثل بمياه الخليج العربي والذي يبلغ طولها ١٢ميل بحري (الميل البحري يساوي ١٨٥٢م)ومن ملاحظة الجدول (١) نجد ان الشريط الساحلي العراقي اقل طولا من اطول سواحل دول الجوار.

الدولة	المساحة كم٢	طول الساحل	طول المياه الاقليمية
العراق	٤٣٨,٣١٧	٦٠كم	١٢ ميل بحري
أيران	١٦٤٨,٠٠٠	١٢٠٠كم	١٢ميل بحري
الكويت	١٧,٨١٨	٢٠٠كم	١٢ميل بحري

جدول(١) مساحة واطوال سواحل دول الجوار الجغرافي للعراق.

مهدي فليح حسن ،ايران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة البصرة ٢٠٠ ص١١ .

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة

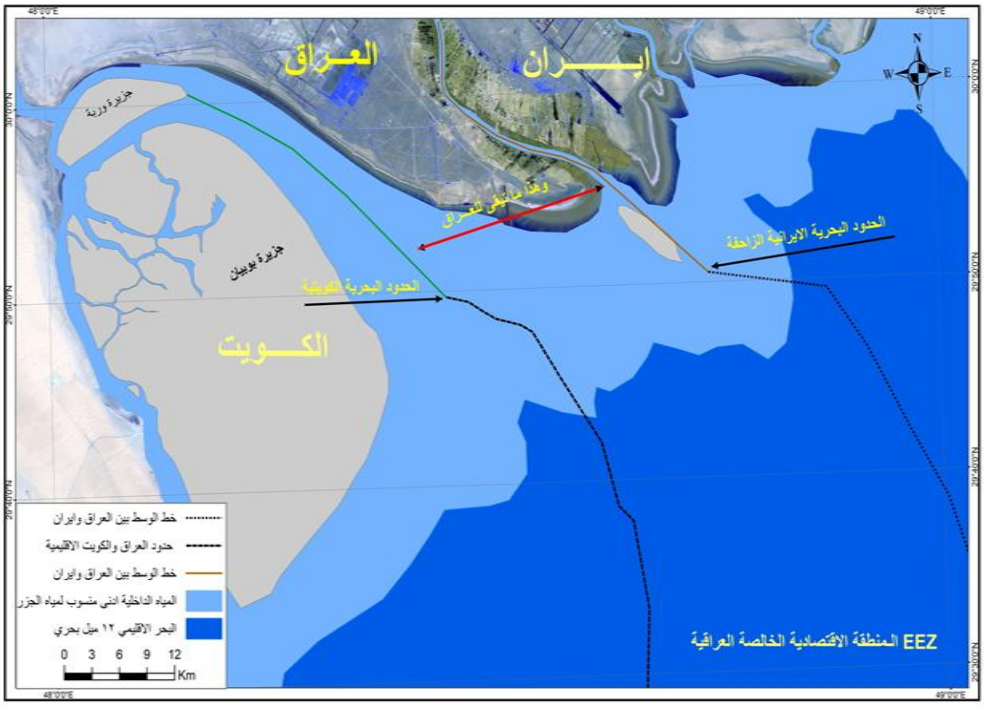

المصدر : كاظم فنجان الحمامي ،العراق بل سواحل، مجموعة مقالات، البصرة ٢٠١٣ ص٩٢

خريطة (٢) الحدود الفاصلة بين الحدود البحرية الايرانية والعراقية

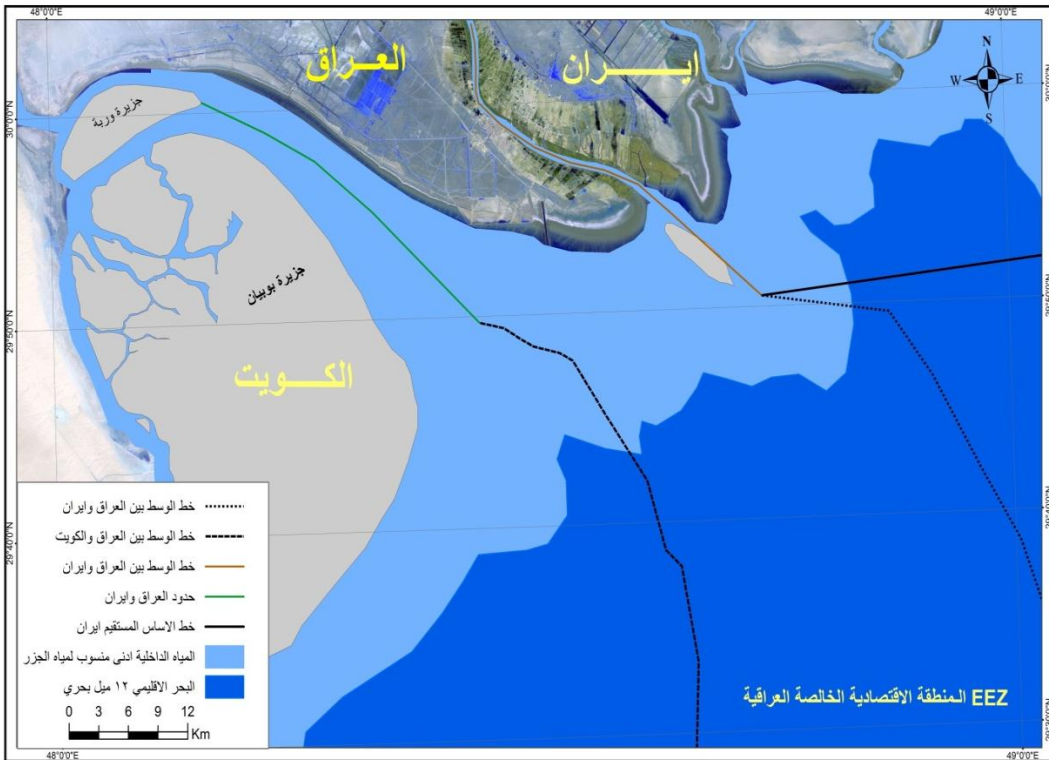

المصدر: كاظم فنجان الحمامي ،عراق بل سواحل ،مجموعة مقالات البصرة ، ٢٠١٣ ص١٨٤

ما يجعل العراق دولة شبه حبيسة ،لان جبهته البحرية قليلة المساحة والتي من خلالها يمكن الوصول للبحار المفتوحة لنقل سلعته الاستراتيجية (النفط)وتجارته الخارجية لذا كثف العراق استغلاله لهذه الجبهة حيث شيد عليها ستة موانٍ منها ثلاثة تجارية وثلاثة نفطية فضلا عن هذا فأن وضع منطقة الدراسة المغروس بين ايران شرقا" والكويت غربا "يعد عيبا" جيوستراتيجيا" في هيبة الدولة العراقية وذلك لإمكانية دخول القوات المعادية وسقوطه بسهولة بسبب طبيعة ظهير الساحل السهلية التي يمكن السيطرة عليها وحرمان العراق من منفذه البحري وقد ظهر ذلك واضحا" في الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ والغزو الأنجلوأمريكي عام ٢٠٠٣ (٨).

(٢) التكوين الجيولوجي : تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي للخليج العربي والذي يشكل الجزء الشمالي الشرقي من الدرع العربي ويعد هذا الدرع الذي نشأ في عصر ماقبل الكامبري بمثابة رصيف عريض جدا ومستقر ويظهر من تتبع التاريخ الجيولوجي لمنطقة الدراسة نجد ان هذا الجزء الغير ثابت نتيجة لتعرضه لحركات تكوينية كبيرة ظهر على اثرها جبال زاجروس في ايران وان الطبقات الجيرية التي

تتركز على الطبقات الرسوبية الرملية ذات اهمية كبرى لأنها الطبقات المسامية الحاوية للنفط والتي تعرف باسم الرمل النفطي (٩) هذا يظهر ان منطقة الدراسة تحوي على مصادر نفطية وغازية مثل حقل الدرة الغازي وحقل الحوت النفطي في المياه الاقليمية لكل من ايران والسعودية والكويت .

ان الطبيعة الفيزيوغرافيه والترسبية لمنطقة الدراسة تعود الى رسوبيات العصر الرباعي الحديث وهي رواسب نهرية طموية ومصدرها مصب قناة بهمشير وشط العرب وقناة خور الزبير اذ يبلغ سمك منطقة الساحل بين (٥٠ – ٢٠٠م) حيث ان التنشيط التكويني والمتمثل بارتفاع تضاريس منطقة الزبير وارتفاع تركيبة السيبة وقد اثرت عمليات الترسيب هذه على تغيير شكل الساحل واتساعه للمدة من ١٩٨٦ – ٢٠٠٤ م اذ بلغت الرواسب الساحلية من مسطحات المد من (١٨٤كم٢)الى (١٨٨كم٢) وتغيرت مساحة القسم الشرقي من الساحل من١٢٦كم٢الى (١٣٤كم٢)وبلغت مساحة الجانب الغربي ٥٤كم٢ قياسا" لعام ١٩٨٦ والتي كانت تبلغ ٥٨كم² ويعود تقلص الساحل هذا الى نشاط وسرعه التيارات البحرية مما ادى الى نشاط عملية النحت الساحلي (١٠) ان خصائص منطقة الساحل اثر وبشكل كبير على تطور العديد من المشاريع والاستثمارات في منطقة الدراسة خاصة" انشاء الموانى علما ان المنطقة تزخر بالكثير من الموارد الطبيعية البحرية وتعد ظاهرة ضحالة الاعماق ضحالة مشتركه ولجميع دول الخليج العربي ومنها منطقة الدراسة اذ لا يتجاوز العمق ٨,٢٠م في الجانب الشرقي و ٥م في الجانب الغربي وان تقلص المساحات المدية انعكس سلبا"على انشاء الموانىء وصعوبة الملاحة البحرية على طول الشريط الساحلي ويصنف الساحل العراقي ضمن سواحل الدلتا المتقدمة باتجاه البحر والناتجة عن الترسيب النهري .

٣- المناخ :تقع منطقة الدراسة في اقصى شمال الخليج العربي مما جعلها تحتل القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية لذا فهي تقع ضمن الاقاليم شبه الجافة ويسيطر عليها المناخ الصحراوي وتتميز بشدة حرارتها في الصيف والتي تصل الى ٥٠م° في الظل والى ٨٤°م تحت اشعة الشمس (١٢) اما الرياح السائدة في منطقة الدراسة فهي الرياح الشمالية الغربية والتي تبلغ نسبتها ٧٠%من الرياح الهابة على العراق عموما" فضلا" عن ان الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية الحارة الرطبة والتي انعكست على نشاط السكان وحركة الملاحة البحرية بسبب تردد الرياح الرطبة صيفا" فضلا" عن ان الرياح الشمالية الغربية تودي الى العواصف الترابية والتي تعد من اهم المظاهر المناخية والتي تؤثر بشكل حاد على منطقة الدراسة وشمال الخليج العربي بشكل عام ومن المعروف ان العواصف الترابية تؤدي الى العديد من المشاكل البيئية والتي لها اثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والنوعية الحياتية حيث يحمل الغبار العالق

في الجو ملوثات مختلفة خاصة المبيدات والتي تنتقل بهذه الطريقة الى مسافات بعيدة وتشير الدراسات الى الاضرار
الناجمة عن هذه الملوثات على صحة البشر المتعرضين لها فضلا" عن تدني الرؤيا الذي يعرقل عمليات النقل البحري(١٣).

٤- هيدرولوجيه شط العرب: يتأثر نهر شط العرب بظاهرة المد والجزر التي تحدث في الخليج العربي بواقع مرتين في اليوم ويصل الفرق بين المد العالي والمد الواطئ منها (١,٥م)في ايام الصيهود فيما يقل خلال موسم الفيضان الى(٢٥سم).يتصف شط العرب حاليا" بانه في مرحلة الشيخوخة ضمن الدورة الجيومورفولوجية لأنه يتميز بانخفاض سرعة التيار وقلة الانحدار الذي يتراوح مآبين (١-١,٥كم وزيادة عرضه وكثرة التواءاته النهرية الواسعة فضلا "عن كثرة الرسوبيات التي ينقلها نهر الكارون والتي تترسب على جانبي النهر مكونه سدودا" طبيعية كما هو الحال في سدة الفاو عند مصب نهرشط العرب (١٤).من الخصائص الأخرى لمجرى شط العرب هي المنعطفات النهرية ولا يقتصر تطورها على هجرة النهر جانبا" بل تزداد التثنيات تقوسا" واتساعا" وتهاجر هذه التثنيات تدريجيا "نحو المصب ويؤدي الافراط في هذا الاتجاه الى زيادة تعرج النهر وزيادة ثنياته النهرية الى زيادة تعرج النهر وتقارب ثنايته المتجاورة عند المحاور المقعرة. ويلاحظ ان اغلب الجهات المقعرة من المنحنيات هي داخل الاراضي العراقية مما أدى الى هجرة النهر في مصب شط العرب مما يدفعها نحو الانحراف تجاه السواحل العراقية في راس البيشة وسمحت للسواحل الايرانية بالتمدد على حساب التراجع الطبيعي الذي صنعته عملية النحت والتعريه في السواحل العراقية وكانت قناة الروكا (خريطة ٣) العراقية والتي يعبر عنها في بعض الاحيان بالسد الخارجي هي الاكبر تضررا" بعد ان تراكمت فوقها الرواسب حتى طمرتها بسبب توقف الحفر والتعميق للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٣ مما ادى الى انحراف مسارها الخارجي نحو المياه الاقليمية العراقية وواصلت زحفها بهذا الاتجاه بفعل التيارات العنيفة لدلتا شط العرب مضيفة المزيد من الاراضي الى الجانب الايراني على حساب المياه الاقليمية العراقية المتراجعة ،فالمجرى الملاحي كما موضح في الخريطة الذي لا يقل طوله عن ١٦ميل بحري زحف عند منطقة الدراسة بمقدار ميلين بحريين محققا" لإيران مساحة تقدر ب ٣٢كم^2(١٥)في المسار المستقبلي للقناة سوف يقلل من مساحة المياه الاقليمية أنظر الخريطة (٣).

خريطة رقم (٣) الممر الحالي والممر المتوقع

المصدر: كاظم فنجان الحمامي ،عراق بل سواحل ،مجموعة مقالات البصرة ، ٢٠١٣ ص٩٢

ثانيا": العوامل البشرية

ساهمت العوامل الجغرافية البشرية بدور كبير في مشكلات المياه الاقليمية العراقية وذلك من خلال الاتفاقيات المعقودة مع دول الجوار لكل من ايران والكويت عبر مراحل تاريخية منذ تأسيس الدولة العراقية فضلا" عن العمليات العسكرية وما رافقها من

اهمال حكومي واطماع دول الجوار في المياه الاقليمية والتي ازدادت مع زيادة ضعف دولة العراق بسبب الحروب التي خاضتها مع ايران والكويت طيلة ثلاثون عاما" فضلا" عن التلوث البحري .

١-الاتفاقيات الدولية مع دول الجوار

يتصل العراق بالخليج العربي من منفذين هما شط العرب وخور عبدالله اللذان يعتبران مياها داخلية وبين هذين المنفذين يمتد الساحل العراقي على الخليج العربي ويقع شط العرب بأكمله في الارضي العراقية ويخضع لسيادة العراق الكاملة اما امتداد الشط في الخليج العربي فيما وراء المصب بضفتيه الشرقية والغربية فيشكل الحدود بين العراق وايران وكما اشرنا ان البحر الاقليمي العراقي يمتد الى مسافة ١٢ميل

بحري في الخليج تليه منطقة مجاوره وجرف قاري نحو أعالي الخليج (١٦) وقد اعلن العراق عن اعترافه بأي اعلان او تخطيط صادر عن أي جهة مجاورة يتعلق المياه الاقليمية المجاورة لمياه للعراق يتعارض مع ما ورد في الاعلان العراقي ،والدافع من وراء ذلك البيان هو تداخل المياه العراقية الإيرانية وتعاقد ايران مع احدى الشركات الاجنبية للتنقيب عن النفط واستثماره في الخليج العربي .وبما ان الدولتين يوجد تداخل البحر الاقليمي لهما فلا بد من تعيين الحدود البحرية والبحر الاقليمي وكذلك الجرف القاري بين الدولتين ويعد العراق دولة متضررة جغرافيا" فهي دولة شبه حبيسة بسبب قلة ما تملكه من سواحل فضلا" عن ذلك ان الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة لا يوجد فيها غير منفذ وهو مضيق هرمز والصراع محتدم حوله بين الدول الاقليمية الكبرى والدول الكبرى في المنطقة وسيكون الضرر اكبر مع الاكتشافات النفطية في مياه الخليج (١٧)ولذلك نرى العراق قد عارض الاتفاق السعودي الايراني عام ١٩٦٨والذي اصبح نافذا المفعول عام ١٩٦٩ لأنها تمس مصالح العراق الاقليمية بمقتضى القانون الدولي كما عارض العراق البيان المشترك لكل من الكويت وايران سنة ١٩٦٨ والمتعلق بتوصل الدولتين لحل مشكلة الجرف القاري بينهما لان الجرف القاري يتداخل مع الجرف القاري لكلا الدولتين وان هذا التقسيم جرى بدون علم الحكومة العراقية ولم يأخذ بنظر الاعتبار مصالح العراق والمساس بحقوق العراق في هذه المناطق (١٨)اما بشأن مشكلة الحدود العراقية الايرانية والمتمثلة بشط العرب الذي يعتبر نهرا" وطنيا" عراقيا" لأنه يقع في اراضي دولة واحدة فضلا عن هذا النهر يفصل دولتين متجاورتين هما العراق وايران في الضفة اليسرى للنهر على الجانب الايراني وليس وسط النهر(خط التالوك)فضلا عن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وايران التي لا تزال سارية المفعول وقد تحول النهر بموجب هذه الاتفاقية من نهر وطني الى نهر دولي وتعد هذه الاتفاقية مجحفة بحقوق العراق التاريخية والذي ورثه عن الدولة العثمانية (١٩).

أما مشكلة الحدود البحرية مع دولة الكويت والمتمثلة بالمياه الداخلية في خور عبدالله فلا تزال دون حل يرضي العراق لان الكويت استثمرت النتائج المترتبة على حروب العراق في الخليج الثانية والثالثة في عامي ١٩٩١و ٢٠٠٣لصالحها وذلك من خلال توسيع سيطرتها على الواجهة البحرية من خور عبدالله وقد ساندتها دول الخليج الاخرى وكان النظام العراقي السابق قد وافق على هذا الترسيم دون مراعاة لمصالح الشعب العراقي والذي قامت به لجنة الامم المتحدة بعد العام ١٩٩١ وتم تضمين نتائج عملها في القرار الدولي (٨٣٣) لسنة ١٩٩٢ (٢٠)لقد انفق العراق على مدى عقود من الزمن ملايين الدولارات على عمليات كري وتوسيع وصيانة طرق الملاحة والقنوات الرئيسية والثانوية التي تؤدي الى خور عبدالله من اجل ضمان تدفق تجارته في البحر ،ان فرض الحدود بالطريقة التي مارستها لجنة الامم المتحدة تعد

انكارا" بحق العراق التاريخي بالتمتع بمنفذ اخر الى البحر بشكل امن والى الحد الذي يصبح معه العراق عمليا "دولة مغلقة (٢١).

٢- الاهمال الحكومي واطماع دول الجوار :

يعد الاهمال الحكومي احد أهم العوامل التي فاقمت من مشكلة المياه الاقليمية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ أذ فشلت جميع المحاولات لتحديد الحدود البحرية بين العراق ودول الجوار (ايران والكويت)أذ أن التركيبة الجيولوجية المعقدة للطبقات الارضية في قاع الخليج العربي هي التي اشعلت فتيل الصراع القائم بين الدول المتشاطئة وهي التي خلقت هذا التداخل في استثمار الحقول النفطية والغازية في حوض الخليج العربي فزحزحت الدعامات الحدودية القائمة فوق سطح الماء وحركتها عن مواقعها القديمة لكي تتنافس على رواسب النفط والغاز الكامنة في جيوب الطبقات المغمورة حتى بلغ عدد الحقول المتداخلة بين المياه العربية والايرانية [١٥] حقلا" فيما سجل العراق غيابا" ملحوظا" عن حلبة التنافس الانتاجية في المسطحات البحرية منذ عام ١٩٣٢ م ولم يفكر في عقد أي اتفاقية بينه وبين الكويت وايران على تثبيت حدوده البحرية الاقليمية وجرفه القاري ومنطقته الاقتصادية باستثناء اتفاقية ١٩٧٥ المذلة التي حولت نهر شط العرب من نهر وطني الى نهر دولي والقرار ٨٣٣ الذي فقد فيه العراق الطرق الممر الملاحي في خور عبدالله خريطة (٣)وتقلصت مساحة مياهه بسبب حروب النظام العبثية (٢٢).

٣- التلوث البحري :

تتعرض المياه الاقليمية العراقية ومنطقة الخليج العربي للتلوث البحري بشكل مستمر مما ينذر بحدوث مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية في السنوات القليلة القادمة وعندما يأخذ التطور الصناعي مسارات مختلفة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان معظم الصناعات في دول الجوار البحري تقع على السواحل وعندما يزداد النشاط البشري المتمثل في الزيادة السكانية وما يترتب عليه من اثار خطيرة على البيئة البحرية فضلا عن النشاط البحري حيث يشهد الخليج العربي حركة ملاحة ضخمة ويتوقع ان تزداد حركة النقل البحري مستقبلا لنقل النفط الخام ومشتقاته(أو[١])البضائع الواردة الى دول الخليج العربي فضلا" عن غياب الالتزام بالقوانين التي من شأنها حماية البيئة البحرية من التدهور وهناك عدة مصادر لتلوث البيئي البحري منها (٢٣).

١-التلوث النفطي الناجم عن مصانع التكرير ووحدات انتاج الكهرباء وتقطير المياه .
٢- التلوث الحراري .
٣- التلوث بمياه الصرف الصحي .
- التلوث بالمواد الكيمياوية ومياه الموازنة التي تطرحها السفن .
٥- التلوث بالمياه المشعة .

وتساعد التيارات البحرية والمد والجزر على انتشار الملوثات بكافة انواعها وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على الانضمام الى قانون الاتفاقية الدولية للاستعداد والتعاون في ميدان التلوث الزيتي opRc90 لسنة ١٩٩٠ م التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ م وباعتباره من الدول المصدرة للنفط (٢٤).

اما مشروع القانون المذكور جاء حماية البيئة البحرية في المياه الإقليمية العراقية من حوادث التلوث البيئي .

ان عملية التلوث البحري الاقليمي العراقي ناتج عن :-

١-تلوث زيتي بسبب عمليات التهريب المستمرة داخل المياه الاقليمية .

٢- بسبب تسريب النفط الخام من الانابيب خاصة وان الموانئ الرئيسية (العمية والبصرة) في المياه العميقة وتنقل بالأنابيب والتي تتعرض لعمليات الكسر بسبب قدمها او الحوادث الملاحية فضلا "عن رمي دول الجوار لفضلات المصانع والصناعات الكيمياوية والبترو كيمياوية كما هو الحال في شط العرب وخور الزبير ومياه الخليج عموما وينتقل بواسطة حركة المد والجزر والتيارات البحرية (٢٥).

المبحث الثاني : الآثار المترتبة على مشكلات المياه الاقليمية :-

١-مساحة المياه الاقليمية العراقية :

ساهمت العوامل الجغرافية بشقيها الطبيعية والبشرية في تقلص مساحة المياه الاقليمية مع ما رافقها من اهمال حكومي وحروب استمرت لعقود ضاعت معها حقوق العراق في مياهه الاقليمية سواء في شط العرب او خور عبدالله وامتدادها في مياه الخليج العربي ففي الجانب الطبيعي ساهمت مورفولوجية شط العرب عبر الزمن من عمليات نحت ورواسب من اضافة مساحات جديدة للجانب الايراني على حساب المياه الاقليمية العراقية فقد كانت قناة [الروكا] كما موضح في الخريطة (٣) تسير بتجاه جنوبي محاذيا" للحدود البحرية الايرانية ولكنها تزحزحت بتجاه الغرب نحو المياه الاقليمية العراقية بفعل الترسبات وما رافقه من اهمال حكومي بسبب الحروب مما ساهم في تقليص مساحة** المياة الاقليمية العراقية وسوف يستمر استنزاف هذه المساحة مستقبلا" كما هو موضح في الخريطة [الممر الملاحي المتوقع] لان

الاتفاقية التي أبرمت مع ايران عام ١٩٧٥ م تعتمد خط الوسط [التالوك]كحدود دول بين الدولتين (٢٦) وعليه فأن هذا الخط يتحرك مع انحراف القناة الملاحية مما يزيد من مساحة اليابس الايراني حتى ان الحدود الايرانية اقتربت من المياة الاقليمية الكويتية لمسافة (١٨) ميل بحري وهذا ينذر بكارثه على العراق اذ سيجعل من العراق مستقبلا" دولة حبيسة (٢٧) اما الجانب البشري فقد ساهمت الاتفاقيات المعقودة بين العراق وايران والمفروضة على العراق من قبل الامم المتحدة مع الكويت الى تقليص مساحة المياه الاقليمية في القرار رقم ٨٨٣ في ١٩٩٣ م من جعل القناة الملاحية كحدود بحرية بين العراق والكويت وقد تطورت الاطماع الكويتية في المياه الاقليمية مما جعلها تضع حجر الاساس لمشروع ميناء مبارك الكبير الذي يعرقل حركة الملاحة في خور عبدالله وستعرقل حركة الملاحة من والى موانى خور الزبير وام قصر ويرى خبراء عراقيون ان بناء الميناء سيؤدي الى خنق المنفذ البحري الوحيد للعراق لا نه يتسبب في جعل الساحل الكويتي ممتدا" على مسافة ٥٠٠كم بينما يكون الساحل العراقي محصورا" في مساحة ٥٠كم فقط (٢٨).

٢- العلاقات العراقية مع دول الجوار (ايران والكويت):

مما لاشك فيه ان المشكلات المترتبة عن العوامل الجغرافية في المياه الاقليمية سوف تنعكس على سير العلاقات العراقية مع دول الجوار المعنية بالمياه الاقليمية وكالاتي :

أولا": العلاقة مع أيران :

ان العامل الطبيعي الذي تمخض عنه تقلص المياه الاقليمية العراقية بإضافة يابس جديد للجانب الايراني رافقه رفض من الجانب الايراني بعدم الرجوع عن اتفاقية عام ١٩٧٥ المجحفة بحق العراق اذ كان العراق يعد شط العرب نهرا" وطنيا" الا ان السياسة الايرانية اصرت على هذه الاتفاقية الموقعة بينهما بل غيرت اسمه في الخرائط الدولية من شط العرب الى [اروندروز](٢٩)ورفضت تنظيف مجرى نهر شط العرب الذي يعد جزء من المياه الداخلية العراقية وممرا" نحو موانئ العراق في البصرة والمعقل ،كما قامت باستغلال التغيرات التي طرأت على زحزحة قناة الروكا [الممر الملاحي المعترف به دوليا"]مضيفا" مساحات واسعة لإيران على حساب المياه الإقليمية العراقية حيث طالبت ايران العراق بان موانئ النفط العائمة في الخليج تعود لإيران [البصرة – والعميق] ورفض ايران العودة الى مسار القناة الملاحية القديم الذي يحفظ للعراق حقة في مياهه الاقليمية وقد عقدت عدة جولات من المحادثات بين الطرفين لحل هذه المشكلة ولكن دون جدوى فضلاً عن امتلاك ايران لسواحل تزيد على ١٢٠٠كم (٣٠).

ثانيا" العلاقة مع الكويت :

ان العلاقات الكويتية العراقية رافقها شد وجذب منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١ م عن الحماية البريطانية ومنذ ذلك الوقت بقيت الحدود البحرية بدون حل بسبب تداخل المياه الاقليمية العراقية مع الكويتية والايرانية على حد سواء وانشغال العراق بالحروب مع ما رافقتها من اهمال حكومي فضلا" عن احداث عام ١٩٩٠ م ادت الى اصدار قرارات متعلقة بترسيم الحدود بين الدولتين كالقرار رقم ٨٣٣في ١٩٩١ م والقرار ٦٨٧في ١٩٩١ م من قبل الامم المتحدة وموافقة العراق عليها فضلاً عن انها تجاوزت على حقوق العراق في مياهه الاقليمية (٣١)وزاد من توتر العلاقات العراقية الكويتية في عام ٢٠١١ م هو المباشرة بأنشاء ميناء مبارك الكبير الذي سوف يودي الى عرقلة حركة الملاحة في القناة الملاحية في خور عبدالله وقد لاقت هذه القرارات رفضا" شعبيا" عراقيا" بسبب الظلم الذي وقع على العراق ومن المتوقع ان تكون هذه القرارات وهمية قنابل موقوته سوف تؤدي الى نشوب حروب جديدة في المنطقة لان العراق ظلم جيوبولتيكيا" بحرمانه من تحقيق مطالبه المكانية في الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق مياهه الاقليمية .

ثالثا" التأثير على النشاطات الاقتصادية في منطقة الدراسة:

مما لاشك فيه فان المشكلات المرتبطة تؤثر وبشكل كبير على النشاطات الاقتصادية فيها وكالاتي :-

١-يؤثر المناخ كعامل طبيعي على حركة الملاحة في منطقة الدراسة خاصة ما يتعلق بالعواصف الغبارية التي تحجب الرؤيا وتودي الى تصادم السفن وتأخير رسو السفن ومغادرتها مما يرفع رسوم التامين على السفن فضلا" عن درجة الحرارة المرتفعة والرطوبة في فصل الصيف .

٢- بسبب تداخل المياه الاقليمية العراقية مع دول الجوار يحدث احتكاك بين الصيادين العراقيين مع خفر السواحل لكل من الكويت وايران مما يؤثر على نشاط الصيادين واثارة المشاكل مع دول الجوار.

٣- ان هذه المشكلات تحول دون انجاز العراق لمشاريعه التنموية كأنشاء الموانئ وتنظيف القنوات الملاحية لتسهيل حركة الملاحة، فضلا" عن تعرض الصيادين العراقيين بين فترة واخرى لحالات احتجاز ومصادرة سفنهم من قبل خفر السواحل الايرانية والكويتية وهم يمارسون حرفة الصيد في المياه الاقليمية العراقية ،وقد اكدت هذه المشكلات على تقلص حجم الانتاج السمكي فقد استطاع الصيادين في السبعينيات من القرن الماضي وهي الفترة الذهبية لهذه الحرفة من توفير ١٥٠ طنا" من الاسماك المتنوعة يوميا" تراجعت بعد عام ٢٠٠٣ الى (٥)اطنان وتقلص معها عدد الصيادين فضلا" عن عدد السفن بنوعيها الخشبية والحديدية من ٦٠٠سفينة الى ٥٠٠ سفينة فقط وترك الصيد حوالي ٥ آلاف عامل بسبب المشاكل مع دول جوار .

٤- ان عدم ترسيم الحدود البحرية العراقية مع دول الجوار يؤدي الى حرمان العراق من استثمار الثروات الطبيعية الخاصة في منطقة الدراسة .

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :-

١-ان المياه الاقليمية العراقية اثرت عليها مجموعة من المشكلات اسبابها طبيعية وبشرية جعلتها محدودة المساحة ومحصورة بين طرفي كماشة هي الحدود البحرية الايرانية شرقا" والحدود الكويتية غربا" .

٢- ان مساحة المياه الاقليمية انحسرت بالتدريج بسبب عوامل طبيعة وبشرية الاولى بسبب النحت والارساب الذي احدثهما نهر شط العرب والكارون والثاني بسبب الاتفاقيات الدولية والتي وقعها العراق مجبرا".

٣- الاهمال الحكومي له دور كبير في ترسيخ هذه المشكلات واطالة امدها .

٤- اذا لم يضع حل لهذه المشكلات فان العراق سوف يتحول مستقبلا الى دولة حبيسه تعيش تحت رحمة جيرانها .

٥- سوف تأثر هذه المشكلات عند بقاءها على علاقات العراق مع دول الجوار البحرية مستقبلا" باعتبارها قنابل موقوته بسبب احساس العراق بانه مظلوم جيوبولتيكيا.

٦- ان بقاء هذه المشكلات دون حل سوف يؤثر على مشاريع التنمية العملاقة المزمع تنفيذها كميناء الفاو الكبير والقناة الجافة خاصة مع منافسة دول الجوار لهذه المشاريع كمشروع ميناء مبارك الكبير .

٧- النزاع العراقي الكويتي حول تحديد الحدود البحرية والجرف القاري يجب ان يجري طبقا لقاعدة الانصاف والعدل ومبدا حسن الجوار ومبادئ الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

٨- على ايران الدخول في مفاوضات جدية مع العراق لإزالة الضرر الذي تسبب به النظام السابق بتوقيعه اتفاقية ١٩٧٥ ما أضر بمصالح العراق الاستراتيجية خاصة في حدود مياهه الاقليمية وتقلص منفذه البحري الوحيد على الخليج العربي .

الهوامش :

١-خليل حسين ،الجغرافية السياسية دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها ،دار المنهل اللبناني ،ط١،بيروت،٢٠٠٩ص١٥٦.

٢- محمد ازهر السماك –الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق ط١،عمان –الاردن- مطبعة الباوروي،٢٠١٣.ص٢٩٤ .

٣- حسين عبد الرحمن سليمان ،الحدود الدولية والمياه الاقليمية مفهومها و بعض القواعد المنظمة لها .مركز الدراسات والبحوث-قسم الندوات واللقاءات العلمية الامارات –ابو ظبي ،٢٠٠٩ ص٤٤.

٤- ضاري رشيد السامرائي ،مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،١٩٩٠ ص٣٠ .

٥- المصدر نفسه ص٣١.

٦- عبدالله رمضان الكندري ،جغرافية الكويت ،التفسير الطبيعي والاقتصادي والبيئي دراسة تحليلية للموارد الطبيعية والانشطة البشرية ،جامعة الكويت ، الكويت ٢٠٠٨ ص٢٣.

*قناة الروكا :هي القناة التي تحدد وتوثق حدود السيادة البحرية العراقية وترسم المسالك الملاحية للسفن المتوجهة الى موانئ شط العرب وتمثل النافذة التي يطل منها العراق على البحار والمحيطات وهي قناة موثقة في الامم المتحدة كحدود بحرية بين العراق وايران للمزيد انظر كاظم فنجان الحمامي، العراق بلا سواحل ، مجموعة مقالات البصرة ٢٠١٣- ص ٢١٨.

٧- ضاري السامرائي ،مصدر سابق ص٣٢.

٨- رضا محمد سليم ،الجغرافية السياسية للعراق دراسة في الحدود المكانية لوظائف الدولة ،رسالة ماجستير ،جامعة الزقازيق، مصر ،٢٠٠٨ ص١٧٩- ١٨٠.

٩- عزيز محمد حبيب ،العالم العربي من المحيط الى الخليج ،الكويت ،١٩٧١ ص١٣.

١٠- بدر نعمة عكاش واخرون ، الخصائص الترسيبية والمورفولوجية للساحل العراقي مركز علوم البحار، جامعة البصرة ٢٠١١ ص ١٠.

١١- المصدر نفسة ، نفس الصفحة .

١٢- الكندري ،مصدر سابق ص ٢٤.

١٣- نادية عبد الامير المظفر، دراسة رواسب العواصف الترابية في منطقة شمال الخليج العربي ،وقائع الندوة الاولى ،حول البيئة البحرية لخور الزبير ،جامعة البصرة ،مركز علوم البحار ١٩٨٦ص٥١.

١٤- محمد عبدالوهاب الاسدي ، دراسة التغيرات الجيومرفولوجية لمجرى شط العرب ،واثره على الحدود السياسية بين العراق وايران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ،مجلة حوليات المنتدى ،العدد(٢)البصرة ٢٠١٥ ص٣٢٥.

١٥- كاظم فنجان الحمامي ،مصدر سابق ص٢١٤.

١٦- ضاري السامرائي ،مصدر سابق ص٣١.

١٧- المصدر نفسه ص٣٤.

١٨- مصطفى عبد القادر النجار ، العلاقات السياسية للعراق مع الدول المجاورة في شط العرب والخليج العربي ١٩١٧- ١٩٣٩،ص٢٨٩.

١٩- المياه الاقليمية العراقية ،ضياع حقوق وانتهاك دول الجوار على الرابط .www.water sexperl seiakilm.htm.

٢٠- عماد علو، الحدود البحرية بين العراق والكويت جريدة الزمان على الرابط .www.ALZaman.com .

٢١- كاظم فنجان الحمامي ،مصدر سابق ص٢٠٤ .

٢٢- عبدالله الكندري مصدر سابق ص٣٠.

٢٣- مجلس الوزراء يوافق على الانضمام الى قانون الاتفاقية الدولية لحماية المياه من التلوث الزيتي – على الرابط www.ghadpress

٢٤- ضاري رشيد السامرائي ، مصدر سابق ص ٦٠.

٢٥- محمد زباري مؤنس، مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وايران – دارسة في الجغرافية السياسية ،مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ،العدد ٣(أ) المجلد ٤٣ ،٢٠١٨ ،ص ١٦٤.

** تقلصت مساحة المياه الاقليمية العراقية من ٩٥٠كم٢ في الثمانينات من قبل القرن الماضي الى ٨٣٦,٨٣ كم حاليا". للمزيد انظر مالك حسن علي وهدى كاظم احمد ،دراسة اقتصادية اجتماعية لثروة صيد الروبيان البحري في البحر الاقليمي ،المجلة العراقية للاستزراع المائي المجلد ١٢،العدد٢,٢٠١٥،ص ٦١.

٢٦- الحمامي ،مصدر سابق ، ص١٨٤.

٢٧- العراق منفذ بحري محدود وطموحات اقتصادية كبيرة على الرابط www.dw.com .

٢٨- كاظم الحمامي مصدر سابق ص ٥٣.

٢٩- مهدي فليح حسن ، ايران دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة البصرة ص٢٠٠٠،ص١١.

٣٠- محمد زباري مونس ، النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، دارسة في الجغرافية السياسية اطروحة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة البصرة ٢٠١١ص ٢٤٦.

٣١- المصدر نفسه – ص٢٤٩ .

٢٣- معانات مزدوجة للصيادين العراقيين على الجزيرة نت w.w.w. Aljazeera not

المصادر:

١-السماك ، محمد أزهر- الجغرافية السياسية القرن الحادي والعشرون بين المنهجية والتطبيق ،عمان الاردن ٢٠١٣.

٢- السامرائي ،ضاري رشيد ، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد ،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ،١٩٩٠.

٣- الكندري ،عبدالله رمضان، جغرافية الكويت ،التفسير الطبيعي والاقتصادي والبيئي ،دراسة تحليلية للموارد الطبيعية والانشطة البشرية ،جامعة الكويت ،٢٠٠٨.

٤- الاسدي ،محمد عبد الوهاب ،دراسة التغيرات الجيومرفولوجية لمجرى شط العرب واثره على الحدود السياسية بين العراق وايران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ،مجلة حوليات المنتدى العدد /١٢، البصرة ٢٠١٥.

٥- الحمامي، كاظم فنجان ،عراق بلا سواحل ،مجموعة مقالات البصرة ،٢٠١٣ ص٩٢.

٦- النجار، مصطفى عبد القادر ،العلاقات السياسية للعراق مع الدول المجاورة في شط العرب والخليج العربي ١٩١٣-١٩٣٩ .

٧- المظفر ،نادية عبد الامير ،دراسة رواسب العواصف الترابية في منطقة شمال الخليج العربي ، وقائع الندوة الاولى حول البيئة البحرية خور الزبير مركز علوم البحار-جامعة البصرة ١٩٨٦ .

٨- حسين ،خليل ،الجغرافية السياسية ودراسة الاقاليم البريه والبحرية والدول متأثر النظام الدولي في متغيراتها ،دار المنهل اللبناني ،ط١بيروت ٢٠٠٩.

٩- حبيب ،عزيز محمد ،العالم العربي من المحيط الى الخليج ،الكويت ،١٩٧١.

١٠- حسن ،مهدي فليح ،ايران دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير ، كلية الآداب- جامعة البصرة ٢٠٠٠.

١١- عكاش وآخرون ،بدر نعمة ،الخصائص الترسبية والجيومرفولوجية للساحل العراقي ،مركز علوم البحار ،جامعة البصرة ٢٠١١.

١٢- سليمان ،حسين عبد الرحمن ،الحدود الدولية والمياه الاقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها ،ابو ظبي – الامارات ٢٠٠٩.

١٣- كاظم فنجان الحمامي ،عراق بلا سواحل ،مجموعة مقالات البصرة – ٢٠١٣ ص ١٨٤.

١٤- كاظم فنجان الحمامي ،عراق بلا سواحل ،مجموعة مقالات البصرة – ٢٠١٣ ص ٢١٩.

١٥- مؤنس، محمد زباري ،مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيرها على تغيير الحدود بين العراق وايران ،دراسة في الجغرافية السياسية ،مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ،العدد٣(أ) المجلد ٤٣، ٢٠١٨.

١٦- مؤنس ، محمد زباري ،النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت ،دراسة في الجغرافية السياسية أطروحة ودكتوراه ،كلية التربية ،جامعة البصرة ٢٠١١.

١٧- محمد سليم ،رضا، الجغرافية السياسية للعراق، دراسة في الحدود المكانية لوظائف الدولة ،رسالة ماجستير ،جامعة الزقازيق ،مصر ، ٢٠٠٨.

١٨- مهدي فليح حسن ،ايران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة البصرة ٢٠٠ ص١١

الانترنيت :-

١٩- المياه الاقليمية العراقية ، ضياع الحقوق وانتهاك دول الجوار على الرابط www.water sexpvel selAKlim.htm. .

٢٠- العراق منفذ بحري محدود وطموحات اقتصادية كبيرة على الرابط www.dw.com .

٢١- عماد علو ،الحدود البحرية بين العراق والكويت ،جريدة الزمان على الرابط www.ALZaman.com ٢٢- مجلس الوزراء يوافق على انضمام العراق الى قانون الاتفاقية الدول لحماية المياه الاقليمية من التلوث الزيتي على الرابط www.ghad press.

٢٣- معانات مزدوجة الصيادين العراقيين على الجزيرة نت w.w.w. Aljazeera not